

تلقي الأسئلة والاستفسارات عن الإجراءات والتنظيمات في المحاكم وكتابات العدل لتعرضها على أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل والمستشارين في الوزارة، ويمكن إرسال هذه الأسئلة على عنوان المجلة.

### القضايا التي يتعين فيها على القاضي التنحي عنها

❖ السؤال: ما القضايا التي يتعين فيها على القاضي التنحي عنها؟ وما آلية إثبات تلك القضايا؟ وإذا لم يوجد في البلد سوى قاض واحد فما العمل في ذلك؟ وما الإجراء المتبع في طلب حالة رفض التنحي؟

الخامسة والتسعين من النظام المذكور، بأن يتقدم لإدارة المحكمة بتقرير يوقعه طالب الرد نفسه أو وكيله المفوض فيه بتوكيل خاص ويرفق التوكيل بالتقرير، ويجب أن يشتمل تقرير الرد على أسبابه وأن يرفق به ما يوجد من الأوراق المؤيدة له وعلى طالب الرد أن يودع عند التقرير ألف ١٠٠٠ ريال تؤول للخزينة العامة إذا رفض طلب الرد.

أما إذا لم يوجد في البلد سوى قاض واحد، فقد وضحت المادة الثالثة والتسعون الفقرة الثانية من نظام المرافعات أن المحكمة التي ليس بها رئيس وليست مربوطة بمحكمة فيها رئاسة محاكم فيفصل في طلب الرد رئيس أقرب محكمة إليها في المنطقة نفسها.

أما الإجراء المتبع في حالة طلب رفض التنحي فقد نص عليه في المادة السادسة والتسعين الفقرة الثالثة من النظام المذكور، ونصه: إذا نضى القاضي سبب الرد كتابة أو لم يكتب في هذه المدة المحددة فلرئيس المحكمة أو رئيس المحاكم النظر في إثبات طلب الرد وفي حال ثبوته يصدر الرئيس أمراً بالتنحية ويكون أمر الرئيس منهياً لطلب الرد، ليس للقاضي الاعتراض عليه.

رئيس المحكمة العامة بالجيبيل

د. رياض بن عبد اللطيف بن عبد المحسن المهيدب

- الجواب: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد. القضايا التي يتعين فيها على القاضي التنحي قد بينت بالمادة الثانية والتسعين من نظام المرافعات الشرعية وهي:  
يجوز رد القضايا لأحد الأسباب الآتية:  
١- إذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التي ينظرها.

٢- إذا حدث له أو لزوجته خصومة مع أحد الخصوم أو مع زوجته بعد قيام الدعوى المنظورة أمام القاضي ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المنظورة أمامه.

٣- إذا كان لطلقته التي له منها ولد أو لأحد أقاربه أو أصهاره إلى الدرجة الرابعة خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت أمام القاضي بقصد رده.

٤- إذا كان أحد الخصوم خادماً له أو كان القاضي قد اعتاد مؤاكلة أحد الخصوم أو مساكنته أو كان قد تلقى منه هدية قبيل رفع الدعوى أو بعده.

٥- إذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته الحكم بدون تحيز.

أما آلية إثبات تلك القضايا فقد جاء في المادة

## ما المقصود بصرف النظر؟

❖ السؤال: هل يعد حكم القاضي بصرف النظر وثيقة إثبات تحمي من دعوى أخرى في نفس الموضوع؟ وما المقصود بصرف النظر؟

- الجواب: إن حكم القاضي بصرف النظر لا يعد وثيقة تحمي من دعوى أخرى في نفس الموضوع، كأن يكون الحكم بصرف النظر لعدم تحرير الدعوى أو لعدم الاختصاص بقسميه النوعي والمحلي، فإن المدعي متى ما حرر دعواه أو رفع دعواه لدى جهة الاختصاص فإنه تسمع.

ومما تقدم نفهم أن المقصود بصرف النظر عدم قبول دعوى المدعي قبل أخذ جواب المدعي عليه، إذا تقرر هذا فإنه يظهر لنا جلياً الفرق بين حكم القاضي بصرف النظر ورد الدعوى، فإن صرف النظر يمكن معه رفع الدعوى مرة أخرى. أما رد الدعوى فإنه قد يمكن معه سماع الدعوى كأن يكون رد الدعوى لعدم البينة ثم أحضرها أو كان رد الدعوى لرفض المدعي يمين المدعي عليه ثم قبلها وطلب تحليفه، وقد لا يمكن معه سماع الدعوى كأن تكون الدعوى كيدية أو لعدم استحقاق المدعي لما يدعيه ونحو ذلك.

وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

القاضي بالحكمة العامة بالليث  
عبد العزيز بن عبدالله المقبل

## الإجراء المتبع للحصول على صك أرض لمسجد

❖ السؤال: ما الإجراء المتبع للحصول على صك أرض لمسجد؟ وما الجهة المخولة في إصدار هذا الصك؟

- الجواب: تسجيل قطعة أرض بأنها مخصصة لمسجد من قبل البلدية يكون لدى كتابة العدل بحضور مندوب الأوقاف، أما إذا تقدم أحدهم بطلب وقف أرض لتكون مسجداً فإن هذا من اختصاص المحاكم الشرعية كما في الفقرة (١٩٥) من تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي، ويكون لدى القاضي الشرعي المختص، بعد استيفاء التعليمات في ذلك. نسال الله أن ينفع بذلك إنه سميع مجيب.

كاتب عدل محافظة القنفذة  
محمد بن إبراهيم آل حويس

## تحري المأذون وانتقاله

❖ السؤال (١): كيف يتحرى المأذون المصدقية في العقد لمطلقة اعتدت ثلاث حيض رغم عدم اكتمال ثلاثة أشهر؟

- الجواب (١): يتحرى المأذون المصدقية في ذلك بسؤاله المرأة المطلقة شخصياً، هل مر عليها بعد تاريخ الطلاق ثلاث حيض أم لا؟ فإن مر عليها أقل من ذلك فينتظر لحين أن يمر عليها ثلاث حيض وبعد انتهاء العدة يسألها: هل الطلاق رجعي؟ هل تمت مراجعتها من قبل مطلقها في أثناء العدة؟ ويستدل كذلك بعدم المراجعة في أثناء العدة من قبل شاهدي العقد إذا كانا من قرابتها، والأولى أن يكون شاهداً العقد من قرابة المرأة.

❖ السؤال (٢): هل للمأذون حق الذهاب مع الزوج لإجراء العقد له في مكان تواجد الزوجة وإن كان خارج ولايته، وإن كان النظام لا يسمح فكيف تتم معالجة الحال في مثل ذلك خاصة إذا لم يكن هناك مأذون أو لم يتمكن الزوج من معرفة مأذون في تلك المنطقة؟

- الجواب (٢): لا يحق للمأذون الذهاب مع الزوج لإجراء عقد النكاح خارج الولاية المكانية للمحكمة التابع لها ويعتبر ذلك مخالفة نظامية يحاسب عليها المأذون ويمكن لأطراف عقد النكاح الاستفسار عن طريق أقرب محكمة عن المأذونين التابعين لها أو الاستفسار عن طريق الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة بالوزارة.

والله يحفظكم ويرعاكم،،، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مدير الإدارة العامة لمأذوني عقود  
الأنكحة  
محمد بن عبدالرحمن البابطين